

تليقاً على نتائج مؤشر فريزر الكندي للحرية الاقتصادية لعام 2009

## اقتصاديون طالبوا بضرورة القضاء على التشوهات الحالية المعيقة للتنمية لتتصدر الكويت المرتبة الأولى عربياً للحرية الاقتصادية

◆ **النفيسي: المرتبة التي حظيت بها الكويت على مستوى مؤشر الحرية لن تستمر**  
 ◆ **العتال: ما يعيق الكويت التطبيق غير السليم للقوانين وتعطل العديد من التشريعات**  
 ◆ **بوخصور: الحرية الاقتصادية في الكويت يشوبها الكثير من التطبيقات الخاطئة**

## إعادة جدولة ديون إحدى المجموعات الاستثمارية مؤسسة مالية إسلامية تحصل على وديعة بـ 150 مليون دينار من «هيئة» حكومية

تأتي وفق برامج التمويل الحكومي التي أعلن عنها قبل قانون الاستقرار المالي الذي تتخوف الشركات من الدخول فيه لأسباب معظمها يعود إلى الضوابط المشددة في القانون الذي يفرض ما يشبه الوصاية على إدارات الشركات، فضلاً عن المخاوف من عدم إقراره من قبل مجلس الأمة، وهو ما يدفع البنوك إلى عدم الدخول في مفاوضات جديّة مع الشركات لإعادة هيكلة مديونياتها.

مهام ابوشادي  
 علمت «الأنباء» من مصادر ان احدي المؤسسات المالية الإسلامية الكبرى حصلت الأسبوع الماضي على وديعة من إحدى الهيئات الحكومية قدرها 150 مليون دينار وفق نظام المراجعة بعائد سنوي نسبته 1,5٪، وذلك لقاء قيام المؤسسة المالية الإسلامية بعمليات إعادة جدولة لديون احدي المجموعات الاستثمارية الإسلامية. وقالت المصادر ان عملية إعادة الجدولة

لمؤشر الحرية الاقتصادية يرجع أساساً إلى التطبيق غير السليم للقوانين وتعطل العديد من التشريعات التي من شأنها أن تمنح مكانة مهمة للكويت مقارنة ببلدان المنطقة، مشيراً إلى قانون B.O.T الذي وصفه بـ «القانون الأرعج» وقانون هيئة سوق المال وغيرها من القوانين، وشدد على النهوض بالقطاع الخاص، لافتاً إلى أنه يبده العصا السحرية التي من شأنها أن تحول الكويت فعلاً إلى مركز مالي وتجاري وتجعلها تفوق بالمراتب المتقدمة عربياً وعالمياً.



حجاج بوخصور



حسين العتال



ناصر النفيسي

الاهتمام بالعنصر البشري الذي اعتبره مهمشاً وغير مستغل في القطاعين والسعي إلى الارتقاء الاقتصادي الراهن بموضوعة إيجابية والسعي إلى الارتقاء بوضع الكويت عالمياً، مشيراً إلى أن الرغبة الأميركية أمثلة موكولة للاقتصاديين لجعل الكويت مركزاً مالياً واقتصادياً، وأكد العتال ضرورة دحض كل العوائق التي تحد من تطوير المشاريع التنموية وكسر القيود البيروقراطية التي من شأنها أن تعطل المشاريع الرامية إلى النهوض بمرتبة الكويت عربياً وعالمياً. وأشار العتال إلى أن ما يعيق الكويت حالياً مقارنة بالإمارات التي فازت بالمرتبة الأولى عربياً

من التقيانهم: في البداية، قال المدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ناصر النفيسي أن المرتبة التي حظيت بها الكويت على مستوى المؤشر العالمي لن تستمر في ظل المعوقات الحالية على مستوى البيئة التشريعية خاصة. وأضاف أن الكويت في المرحلة الحاضرة والمستقبلية بحاجة إلى تحسين مستوى التشريعات الاقتصادية وتكييفها مع جملة الأحداث الآتية إضافة إلى مكافحة الفساد وسد مجموعة من الثغرات في القوانين وخاصة على مستوى سوق الكويت للأوراق المالية، وشدد النفيسي على ضرورة

## تسدّد 10 ملايين دولار لـ «بيتك» خلال أيام في اجتماع مع كبار بعض الدائنين في مدينة الخبر مجموعة «سعد» تتفق مبدئياً على تقديم ضمانات إضافية من أسهم شركات عالمية إلى بعض دائنيها في الكويت

◆ **حصلت على حكم مبدئي بالإفراج عن أصولها المجمدة في جزر كايمان للحصول على 800 ألف دولار أسبوعياً من إجمالي 9,2 مليار دولار**

لندن كضمان لسداد التزاماته، مضيفة أن المجموعة ستقوم بدفع 10 ملايين دولار من مديونيتها إلى بيت التمويل الكويتي خلال أيام بعد الاتفاق مع البنك على السداد. وكشفت المصادر النقاب عن حصول المجموعة المجمدة في جزر كايمان والبالغة 9,2 مليارات دولار بواقع 800 ألف دولار أسبوعياً، مستدركة أن المحكمة العليا في كيمان ستصدر حكماً نهائياً خلال الفترة المقبلة. وأشارت المصادر إلى أن الحكم سيكون بمثابة إنطلاق نحو تسوية مجموعة من الالتزامات المالية تجاه الدائنين خلال المرحلة المقبلة لافتاً إلى أن تلك الخطوة في حال اتمامها ستكون جيدة.

عمراشد  
 علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن مجموعة «سعد» عقدت اجتماعاً منفصلاً أمس، مع بعض دائنيها من الكويت في مقر الشركة بمدينة الخبر السعودية، حيث بحث الاجتماع عدداً من التفاهات بين ممثلي المجموعة وبعض الدائنين لسداد التزاماتها والتي تقضي بتقديم ضمانات إضافية من أسهم شركات عالمية تمتلكها المجموعة إلى بعض الدائنين بين ممثلي المجموعة وبعض الدائنين لسداد التزاماتها والتي تقضي بتقديم ضمانات إضافية من أسهم شركات عالمية تمتلكها المجموعة إلى بعض الدائنين بجدارة بشرط القضاء على كل التشوهات الحالية التي تعيق التنمية. وأوضح بوخصور من جانب آخر أن الكويت انطلقت من قواعد اقتصادية جيدة، لافتاً إلى أن النظام الذي تركزت عليه الكويت قائم على الحرية أساساً.

## في نظرة عامة على أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال سبتمبر الماضي

# «جلوبل»: توقعات صندوق النقد الدولي رفعت بورصات الخليج باستثناء الكويت

والسبعين) ومستوى الوثوقية (والسبعين) والثقة في القطاع المالي الذي مازال منخفضاً، وإن كان قد حقق وضعاً جيداً خلال الأزمة المالية الحالية، حيث تحسّن ترتيبه من المرتبة الثامنة والتسعين إلى الحادية والثمانين. حققت الإمارات أداءً جيداً فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي، حيث احتلت المرتبة التاسعة وكذلك من حيث تطوير مؤسساتها العامة لتحلّ المرتبة الثامنة والعشرين خلال العام الحالي.

العمل أكثر كفاءة مقارنة بآدائها في العام السابق لتحلّ المرتبة الحادية والعشرين والرابعة عشرة على التوالي. إضافة إلى ذلك، قطعت البلاد شوطاً كبيراً في استخدام أحدث التقنيات، مثل الهاتف النقال (الذي حلّ المرتبة الثانية) وتطبيقات الحزمة الواسعة (المرتبة السابعة والثلاثين) والانفتاح على الاستثمار الأجنبي.

| الارتفاع / الانخفاض (المرتبة) | 2009/2008 | 2010/2009 |
|-------------------------------|-----------|-----------|
| 4                             | 26        | 22        |
| 8                             | 31        | 23        |
| (1)                           | 27        | 28        |
| (1)                           | 37        | 38        |
| (4)                           | 35        | 39        |
| (3)                           | 38        | 41        |
| (2)                           | 48        | 50        |
| 11                            | 81        | 70        |
| 0                             | 73        | 73        |
| 3                             | 91        | 88        |
| (16)                          | 98        | 94        |

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي WEF

الكلية، حيث احتلت الكويت المرتبة الثالثة من بين مائة وثلاثة وثلاثين دولة. وقد تصدرت قطر - صاحبة ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم - دول المنطقة، متقدمة بدرجة واحدة بترتيبها من المرتبة السابعة والعشرين إلى السادسة والعشرين في التصنيف السابق، تلتها الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثالثة والعشرين متقدمة من المرتبة الحادية والثلاثين، ثم مصر في المرتبة السبعين متقدمة من المرتبة الحادية والثمانين، وأخيراً ليبيا في المرتبة الثامنة والثمانين متقدمة من المرتبة الواحدة والتسعين. وتراجع ترتيب بقية الدول التي تعقب المنتدى الاقتصادي العالمي أداؤها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يتراوح بين درجة وستة وستة عشر درجة، وعلى رأسها سورية التي احتلت المرتبة الرابعة والتسعين بعد أن كانت تحتل المرتبة الثامنة والسبعين، تلتها الكويت في

القسي تقرير صادر عن بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» نظرة عامة على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لشهر سبتمبر الماضي حيث أوضح أن أداء جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء السوق الكويتي، قد شهدت ارتفاعاً خلال تداولات الشهر الماضي على خلفية توقعات صندوق النقد الدولي أن العالم قد خرج من حالة الركود، فقد ذكر صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن آفاق الاقتصاد العالمي، أن الاقتصاد العالمي قد خرج من أسوأ أزمة ركود تعرض لها منذ الحرب العالمية الثانية وأنه مقبل على مرحلة من الانتعاش البطيء خلال العام المقبل، وعموماً يتوقع الصندوق أن ينكمش الاقتصاد العالمي بمعدل 1,1٪ خلال العام الحالي قبل أن ينمو بمعدل 3,1٪ خلال العام 2010، وذلك بالمقارنة مع توقعاته خلال شهر يوليو الماضي بانكماش الاقتصاد العالمي بمعدل 1,4٪ خلال العام 2009 ونموه بمعدل 2,5٪ خلال العام الذي يليه، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، راجع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي خلال العام 2009 دون أي تغيير

كما تقدمت مصر بمقدار إحدى عشرة درجة لتحتل المرتبة السبعين بالمقارنة مع المرتبة الحادية والثمانين في التصنيف السابق وذلك بفضل ضخامة حجم سوقها (المرتبة السادسة والعشرين) الذي أتاح للأعمال التجارية استغلال وفورات الإنتاج، والأساس الراسخ لمؤسسات القطاع الخاص (المرتبة الثالثة والخمسين)، والجودة المرتبة لشبكات النقل والطاقة (المرتبة الخامسة والخمسين)، ومن جهة أخرى، تواجه مصر تحديات عديدة، حيث مازالت تتأخر العديد من التحديات المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي الذي جاء في المرتبة المائة والعشرين في حين مازال نظامها المصرفي يفتقر إلى الوثوقية والقوة كما يتبين من المرتبة التي احتلها في التصنيف والبالغة المائة وسبعة.

في حين تراجع ترتيب كل من البحرين وعمان، أصغر إمارتين على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يمتلكان احتياطات قليلة من النفط والغاز، إلى المرتبة الثامنة تحتل المرتبة السابعة والعشرين بعد أن كانت تحتل المرتبة السابعة والعشرين في التصنيف السابق، وذلك بسبب جمود سوق العمل (المرتبة الحادية

والسبعين) والثقة في القطاع المالي الذي مازال منخفضاً، وإن كان قد حقق وضعاً جيداً خلال الأزمة المالية الحالية، حيث تحسّن ترتيبه من المرتبة الثامنة والتسعين إلى الحادية والثمانين. حققت الإمارات أداءً جيداً فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي، حيث احتلت المرتبة التاسعة وكذلك من حيث تطوير مؤسساتها العامة لتحلّ المرتبة الثامنة والعشرين خلال العام الحالي.

ويجسب العدد الحالي من تقرير تصنيف التنافسية العالمية، بقي الأداء الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متفاوتاً، حيث استطاعت أربع دول فقط من أصل إحدى عشرة دولة تحسين تصنيفها، في حين تراجع تصنيف الدول الأخرى إلى ما يتراوح بين درجة واحدة وستة عشر درجة فيما حافظت دولة واحدة على ترتيبها، وقد بدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأثرة نوعاً ما بالأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من المناطق الناشئة الأخرى في العالم، ففي العديد من الدول المصدرة للطاقة، تخطت الأرباح الاستثنائية المحققة بفضل الوفرة النفطية، عن موجة من الإصلاحات، استهدفت تعزيز القدرات التنافسية، ومن المتوقع أن تسجل معظم دول المنطقة معدلات نمو إيجابية خلال العام 2009.

نشاط التداول في أسواق الأوراق المالية

| البلد    | إجمالي كمية الأسهم (المتداولة (سهم)) | إجمالي قيمة الأسهم (دولار أميركي) | القيمة السوقية (دولار أميركي) | عدد الصفقات |
|----------|--------------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------|-------------|
| البحرين  | 108,478,074                          | 60,805,228                        | 16,977,932,424                | 1,427       |
| الكويت   | 5,658,202,500                        | 4,946,620,761                     | 124,405,789,049               | 97,944      |
| عمان     | 697,682,068                          | 631,110,085                       | 18,093,238,545                | 107,877     |
| قطر      | 162,543,833                          | 1,488,780,292                     | 92,306,539,450                | 91,403      |
| السعودية | 2,230,178,426                        | 15,916,736,913                    | 328,127,145,438               | 1,751,152   |
| الإمارات | 12,536,699,033                       | 6,618,590,125                     | 157,133,756,460               | 230,855     |

المصدر: أسواق الأوراق المالية المعنية وبحث «جلوبل»

وتتميز دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، بكونها دولاً ذات اقتصاد كلي قوي للغاية بفضل التدفق المستمر للعائدات النفطية بالدولار، غير أنها تواجه خمس مشكلات مختلفة وهي: قوى عاملة تفتقر إلى القدر الكافي من التعليم، والتضخم، وقصور سبل الحصول على التمويل، والبيروقراطية الحكومية غير الكفؤة، وقوانين العمل المقيدة، وينبغي لهذه الدول أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه المشكلات إذا ما أرادت بلوغ مراتب متقدمة في هذا التصنيف.

أداء المؤشرات

| البلد    | المؤشر                      | أداء الشهر (%) | أداء العام (%) |
|----------|-----------------------------|----------------|----------------|
| البحرين  | مؤشر جلوبل للأسهم البحرينية | 123,8          | 2,4            |
| الكويت   | مؤشر جلوبل العام            | 219,5          | 2,4            |
| عمان     | مؤشر سوق مسقط               | 6,572,3        | 3,6            |
| قطر      | مؤشر جلوبل العام لسوق قطر   | 590,5          | 9,9            |
| السعودية | مؤشر تداول                  | 6,322,0        | 11,7           |
| الإمارات | مؤشر بنك أبوظبي الوطني      | 7,553,1        | 10,3           |

المصدر: أسواق الأوراق المالية المعنية وبحث جلوبل

المصدر: أسواق الأوراق المالية المعنية وبحث جلوبل

المصدر: أسواق الأوراق المالية المعنية وبحث جلوبل

المصدر: أسواق الأوراق المالية المعنية وبحث جلوبل